المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق

المدرس المساعد
وجدان فالح حسن
جامعة ميسان/ كلية القانون

المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق

المدرس المساعد
وجدان فالح حسن
جامعة ميسان / كلية القانون

محاور البحث

يعد موضوعي المواطنة والوحدة الوطنية من المواضيع المترادفة التي لم يمر ذكر احدها إلا وذكر الآخر كمتلازم معه لايفارقه، إذ بمجرد توفر الأول يعد الآخر هو نتيجة منطقية لوجوده، إذ أن موضوع المواطنة هو الحجر الأساس أو النقطة المفصلية التي تعول عليها اغلب الدول محاولة منها لخلق شعور يسود بين أبناء الوطن الواحد مفاده هو انتماءهم لهذه البقعة من الأرض مهما كان شكلها وموقعها يترتب عن ذلك أداء واجباتهم فيه وتلقي حقوقهم منه سعيا لبناء هيكل اجتماعي متماسك يؤدي إلى توحد الدولة وضمان عدم تشتت مكوناتها الاجتماعية إلى ولاءات فرعية، إذ كما هو معروف لا توجد دولة في العالم إلا وكان فيها قوميات وأقليات بالإضافة إلى المكون الأساس الذي تتكون منه على اختلاف لغاتها وأجناسها .

أما على مستوى الدولة العراقية الحديثة وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ فلعل من بين الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها هي مشكلة مبدأ المواطنة فهي إشكالية بنيوية أكثر من كونها إشكالية مصطلح، ذلك لان موضوع المواطنة يعد من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي وأساسا مهما في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت .

ولكون الموضوع يخضع لتراكمات الماضي والحاضر، فيعد الماضي من ابرز المسببين في تشتيت الهوية العراقية إلى ولاءات فرعية قومية أو مذهبية أو حتى مناطقية سعيا لغرض السيطرة على مختلف أرجاء الدولة فغرقت الدولة في صراعات داخلية أدت إلى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي بالكامل نحو مناطق مناطق وقوميات ومذاهب وغيرها، أضف إلى ذلك ما حدث بعد عام ٢٠٠٣ وكيفية بناء الدولة العراقية على الشكل الذي نراه الآن القائم على مبدأ الحصص والتوافقات والذي أدى إلى توسيع الهوة بين مكونات المجتمع العراقي والأحداث التي ترافقت مع التكوين بدءاً منذ هذا العام حتى الآن .

إن إشكالية تقويم مبدأ المواطنة ومزجها ضمن الأساس التاريخي للدولة هي في عمقها إشكالية وعي ينبغي أن تتناغم وفق ظروف واستحقاقات المرحلة الحالية للعراق لتعيد تشكيل حركية المجتمع بما يتوافق مع أهمية المواطن باعتباره قيمة ومنتجا أساسيا من منتجات المجتمع الحديث المعاصر .

المبحث الأول

في مفهوم المواطنة والوحدة الوطنية

إن من البديهيات البحث قبل التطرق إلى جوهر الموضوع تبرز الحاجة إلى تبيان أهم المدلولات الموجودة ضمن ثناياه سعيا لإزالة الإبهام والغموض حول المفهوم والمصطلح قيد الدراسة. وصولا إلى التكامل في نقاط معالجة الموضوع من مختلف أركانه، وبما إننا نتكلم في سياق المواطنة فيجب أن نتناول أهم النقاط في الموضوع وهي كالآتي:

١ ـ مفهوم المواطنة.

٢ ـ مفهوم الوحدة الوطنية.

المطلب الأول :- مفهوم المواطنة

كاطارٍ عام إن مفهوم المواطنة في مختلف الأدبيات والمراجع السياسية والقانونية والاجتماعية ما هو إلا علاقة بين الفرد والدولة وهذه العلاقة يحددها قانون هذه الدولة، بما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة هذا من جهة .

من جهة أخرى يصعب تحديد تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة بعدّه مصطلحا سياسيا حيا متحركا نتيجة التطور التاريخي الذي مر به هذا المفهوم، إذ تطرق إليه الإغريقيون في كتاباتهم مرورا بالعرب المسلمين وفيما بعد إلى العصور الحديثة، واستفادت منه أوروبا والدول الغربية وطورته بما يتوافق وأهمية الإنسان لديها .

لا توجد في المعاجم العربية التقليدية كلها أي ذكر لكلمة (المواطنة)، لكن توجد كلمات: (وطن- توطن ـ واطن ـ الوطن - موطن...). فالوَطَنُ في اللغة العربية: المَنْزِلُ تقيم به، وهو مَوْطِنُ الإنسان ومحله، والجمع أَوْطان. وَطَنَ بالمكان وأَوْطَنَ أَقام. وأَوْطَنَهُ: اتخذه وَطَناً. يقال : أَوْطَنَ فلانٌ أَرض كذا وكذا أَي اتخذها محلاً ومَسْكَناً يقيم فيها. والمَوْطِنُ: المشْهَدُ من مَشَاهد الحرب. وفي القرآن الكريم: (**لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ**). وأَوطَنْتُ الأَرض ووَطَّنْتُها تَوطِيناً واسْتَوْطَنْتُها: أَي اتخذتها وَطناً، وكذلك الاتِّطانُ، وهو افْتِعال منه. أَما المَوَاطِنُ فكل مَقام قام به الإِنسان لأَمر فهو مَوْطِنٌ له، وواطَنَهُ على الأَمر: أَضمر فعله معه، فإِن أَراد معنى وافقه قال: واطأَه. تقول: واطْنتُ فلاناً على هذا الأَمر إِذا جعلتما في أَنفسكما أَن تفعلاه، وتَوْطِينُ النفس على الشيء: كالتمهيد وقيل: وَطَّنَ نفسه على الشيء وله فتَوَطَّنَت حملها عليه[1]

تعرف دائرة المعارف البريطانية لفظ (مواطنة Citizenship) "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما يتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة ـ في تلك الدولة، متضمنة- أي

المواطنة ـ مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات".[٢]

في حين يعرفها الدكتور برهان غليون " فكرة قائمة على أساس تحالف وتضامن بين أناس أحرار ـ بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ـ أي بين أناس متساوين في القرار الدور والمكانة، ومن رفض التميز بينهم على مستوى درجة مواطنيهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية ".[٣]

وهناك من يعرف المواطنة على أنها " عضوية كاملة تنتشا من علاقة فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق يمارسها الفرد ضمن حدود هذه الدولة ".[٤]

كذلك بعض الكتاب من يعرفها "هي الشعور بالانتماء لبقعة جغرافية تتشكل سياسيا ونطلق عليها (دوله)، تجمع أفرادها عوامل مشتركة مثل الدين واللغة والتراث والثقافة، وهي ارتباط قانوني تنظمه الدساتير وتحدد فيه الواجبات والمسؤوليات، وهي تعني بان للإنسان انتماءات مختلفة، إلا أن هذه الانتماءات مختلفة و لا تتعارض مع الانتماء الاشمل والأكبر، تسير وفق وتيرة من النظام العام الذي يوفر الاحترام للانتماءات الفرعية وينظمها ضمن سياق قيم المواطنة والانتماء للدولة" .[٥]

وعلية وفقا للتعريفات السابقة (بالرغم من تنوعها واختلاف مضامينها) التي اتفقت على أن تكون المواطنة اشد أنماط عضوية الفرد اكتمالا في الدولة الحديثة، فهي هنا ليست صورة باهتة لانتساب صوري بين أفراد المجتمع ودولتهم المعنية بقدر ما هي كينونة لجنس العلاقة الرابطة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون اليها، وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء للمجموعة السياسية أو للدولة كوحدة سياسية متكاملة والتي تتألف من وطن "إقليم جغرافي" وأمة "شعب" وحكومة تسيّر شؤون هذا الشعب وسيادة على كل أراضيها غير منقوصة ومثل هذا الانتماء يفرض حقوقا ويستلزم واجبات كمنظومة متكاملة لا تعرف الفصل والتفكيك بين أنظمتها واستحقاقاتها انطلاقا من هذه العضوية المسماة بالمواطنة في ظل الدولة المعاصرة .

وتأسيساً على ما تقدم فالمواطنة تمثل بشكل مضاف التزاماً يحتاج إلى جهد تأهيلي كبير ومتواصل بدءاً من ترسيخ الشعور القويم بالذات وعنونتها وربما البحث عنها كدرب موصوف لإثبات الوجود انتهاءاً بالإقرار بما يترتب على ذلك من واجبات واجبة التأدية بإيثار ونكران ذات، حتى أذا ما وصلنا إلى هذه النتيجة ببرامج توعية وتثقيف والأهم ببرامج تلبية للحقوق والمطالب فإننا كمن أنجز انجازا يباهي سطوته ومكانته كل الانجازات المادية (كيف لا والمنتج هو المواطن).[٦]

ومن هذا المضمار يمكن تحديد أهم المضامين التي يحتويها مفهوم المواطنة بالاتي:-[٢]

١- المساواة الكاملة بين فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس واللون والمذهب.

٢- المشاركة الفاعلة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٣- الإقرار بالتنوع والتعدد واحترام الرأي الآخر.

٤- البعد الاجتماعي وتقليص التفاوت في المعيشة والمكانة الاجتماعية .

ومن ما تم ذكره يتضح أن المواطنة تشكل البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف الأفراد (المواطنين) طبقيا وثقافيا وعقائديا ودينيا، ويتجلى ذلك بالتقيد بأنظمة المجتمع وقوانينه وتحمل المسؤوليات تجاهه .

المطلب الثاني:- مفهوم الوحدة الوطنية

قبل الحديث عن المفهوم يجب التطرق إلى مسالة مهمة ألا وهي أن العديد من الدول النامية فور حصولها على الاستقلال واجهت مشكلة مهمة وخطيرة وهي تصدع الوحدة الوطنية، فالكيان السياسي الذي وجدت فيه الشعوب والمجتمعات نفسها بعد الحصول على الاستقلال كان في اغلب الأحيان هو الكيان السياسي الذي رسمته المصالح والسياسات لمرحلة ما قبل الاستقلال.

فمشكلة الوحدة الوطنية تعد من المشكلات المهمة والحساسة في الدول النامية، تأتي هذه الأهمية من كونها غاية ووسيلة في آن واحد النامية، غاية تطمح إليها معظم هذه الدول ووسيلة تستند إليها لتحقيق غايات ومرامي أخرى يعتمد تحقيقها وانجازها على وجود الوحدة الوطنية.[١]

وضمن هذا السياق فان تحديد مفهوم الوحدة الوطنية اخذ العديد من الأوجه وكل وجه منه يكشف عن مستوى واتجاه معين.فهناك من ركز على البعد المصلحي من المفهوم فعرفها " تجمع الأفراد والجماعات وتراصها مع وضع الخطط التنظيمية الهادفة إلى انجاز ما يريد الأفراد والجماعات تحقيقه خلال فترة زمنية محدودة ".[٧]

وهناك من اخذ بالجانب الزمني للمفهوم نعرف الوحدة الوطنية بأنها " طبيعة العلاقات المتماسكة والملائمة التي تربط شعب ما وتجلعه موحدا ومتضامنا وقويا في تحقيق امالة وطموحاته".[٨]

وهناك من عرف الوحدة الوطنية مؤكدا على الجانب القومي كتعريف ساطع الحصري بعدها " حالة التماسك والتضامن والتكامل التي تربط الأفراد نتيجة لانتمائهم لأمة واحدة لها لغة واحدة وتاريخ واحد ومصير مشترك وعادات وتقاليد اجتماعية ثابتة ومتعارف عليها ".[٩]

وهناك مجموعة أخرى تؤكد ضمن ما توكد على بعد آخر وهو الجماعات الفرعية (الاثنية والمذهبية أو الدينية ضمن الدولة الواحدة) حيث تعد الوحدة الوطنية "الولاء للوطن الواحد وليس للطوائف المختلفة، الولاء الذي يجعل للجميع الحقوق والواجبات نفسها"[١٠]، فبناء الوحدة الوطنية سيعتمد على "إلحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الأكبر وصولا إلى بناء الجماعة الوطنية بشكل سلمي"[١١].

والملاحظ في هذه التعريفات السابقة هو اعتمادها على بعد أو جانب واحد دون الأخذ بالجوانب الأخرى ذات الاهتمام المشترك وكم هو معلوم فان كل اهتمام بجوانب وعدم تناول الجوانب المتعلقة يعد نقصا في هذا المفهوم لأنه ليس بمعزل عن الجوانب الأخرى بل هو يتفاعل ضمنها ويؤدي دورة في سياقها، لذا نجد إن هذه التعاريف غير شاملة .

ومن بين جمله التعاريف التي أخذت بالشمولية تعريف الدكتور صادق الأسود " صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة وتنظيمها ومن ثم في نظام سياسي معين واحتواءها في هيئات ومؤسسات للدولة، أو بعبارة أخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعيا والتقدم بها إلى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الأخرى"[١٢]. بقي أن نذكر يحققه واحدة وهي ((ما هي الوسائل التي تتحقق الوحدة الوطنية هل هي الوسائل الطوعية أم الإكراه، والمعروف أن كلتاهما تحققان الوحدة لكن الوسيلة الطوعية أكثر دعما واستمرار في الوسيلة الأخرى)) .

وفقا لما تقدم من تعاريف يمكن أن نفهم الوحدة الوطنية بأنها دستور عند الأفراد المكونين للمجتمع بالرغبة في التقارب والترابط في إطار المجموعة الواحدة، يحكم ما يمتلكونه بين الروابط وخصائص مشتركة تدعوهم إلى العمل المشترك لتحقيق أهداف تمثل مصالح الجماعة عن طريق الإطار السياسي، أي هي الاستقرار النفسي والاجتماعي والسياسي والعمل لتحقيق أهداف جماعية معينة تقوم على مشاركة جميع العناصر المكونة للسكان في العمل ضمن إطار نظام سياسي معين، وعلى أساس هذا الاستعداد وهذا النظرة يكون الإيمان بمستقبل ووجود تلك الجماعة ولجميع العناصر المكونة لها بعيدا عن انتماءاتهم الثانوية الأخرى .

إذن الوحدة الوطنية هي اتفاق التعددية الاجتماعية على أسس العمل السياسي المشترك القائم بالأساس على مفهوم المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد أدنى من الاتفاق والتي تحترم الخصوصية الثقافية لكل جماعة ثقافية نوعية في إطار الثقافة الوطنية الشاملة.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه المواطنة في العراق

واجهت الدولة العراقية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى يومنا هذا العديد من التحديات على المستوى الاجتماعي والسياسي وخاصة في خلق الشعور باتجاه الدولة حديثة المنشأ، إذا لم يشهد أي مبدأ طيلة عهود الاستقلال والتكوين الحديث للدولة العراقية وعلى تعاقب المدارس والتجارب والسياسية التي أدارت دفة الحياة العامة العراقية، لم يشهد أي مبدأ تهميشا وسحقا وضياعا كمبدأ المواطنة، سواء في تأصيله وتوكيده في الحياة الدستورية والقانونية العراقية، أم في العمل باستحقاقاته الموضوعية لصياغة

أنماط التجارب المجتمعية على تنوعها، أم في تحويله إلى ثقافة راسخة في الوعي والالتزام النخبوي والجماهيري .

وبناء على ذلك واجهت المواطنة العديد من التحديات التي وقفت حجر عثرة أمام ترسيخ هوية عراقية دون انتماءات أو ولاءات فرعية مؤثرة علية بصورة كبيرة، لذا سنعمد في هذا المقام إلى تبيان أهم التحديات التي تواجه مبدأ المواطنة في العراق .

المطلب الأول:- طبيعة العلاقة مع مؤسسات الدولة

طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة في أي مكان من العالم هو علاقة اخذ وعطاء، بمعنى آخر إن المواطن يرتبط بالتزامات اتجاه الدولة وهي واجباته وهي كثيرة كالولاء لها والدفاع عنها إذا ما تعرضت للخطر والعديد من الواجبات الأخرى التي لا يسع المقام لحصرها على كثرتها. لكن في الوقت نفسه يجب أن تؤدي الدولة التزاماتها تجاه المواطن فتضمن حقوقه ولا تميز الآخرين عنه ولا تنتهك حقوقه ولا تحرمه جزاء منها، ولا تفرض علية من الواجبات أقصى طاقاته وتوفر العيش الكريم والحياة الرغيدة ولو في أدنى مستوٍ لها .

وعند الكلام عن الدولة العراقية منذ نشأتها حتى الآن، ففي المواطنة يكمن اشد اخفقات الدولة العراقية التي منيت فيها المدارس والأنظمة العراقية المختلفة على تعاقبها، وهو ليس الوحيد ولكنة الأبرز إضافة إلى الإخفاقات الأخرى فالدولة العراقية شانها شان الدول العربية تشكو من صعوبة صيرورة المواطنة الكاملة كمبدأ في الثقافة السياسية، فعلى الرغم من انطواء الدساتير التي نظمت الحياة السياسية في العراق على المقتضيات ذات الصلة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشديده على مبدأ المساواة بين المواطنين في التمتع بما تجيزه الدساتير والقوانين ذات العلاقة، ظلت المساواة بعيدة النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة، لاعتبارات خاصة بضعف قيمة العدالة الاجتماعية في المنظومة الفلسفية والسياسية للدولة العراقية .[1]

كما أن الافتقار الدساتير للضمانات والآليات التي تجعل مبدأ المواطنة الكاملة ممكنا على صعيد التطبيقي والممارسة الأثر الواضح في عدم ترسيخ مبدأ المواطنة من جهة، وتأزم العلاقة بين المواطنين والدولة نفسها من جهة أخرى.

إن طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت العراق اتسمت بالتمييز في المعاملة ما بين المواطنين تاريخا، وبطبيعة الحال فيما أن الدولة ممثلة للإدارة التي يرى فيها الطرف الماسك بالسلطة أو الموظف فيها وسيلة نحو احتكار المزايا والمنافع في خاصته أو جماعته أو طائفته أو قبيلته أو قوميته، أو هكذا ترى فيها الأطراف الأخرى المتصارعة معها أو المتضررة منها، فالوظائف والخدمات الحكومية في المجتمع العراقي

هي منافع تقدم للقريب أو الآخر مكافأة لموافقة السياسية في المركز أو كسبا لدعمه بالمقابل الآخرين.[٢]

(فمثلا وجد الشيعة في نظام صدام حسين نظاما طائفيا يقوم على إقصائهم من المراكز الحكومية المهمة في حين وجد البعض الآخر من العراقيين انه نظاما عشائريا قد خص بموجبه منافع البلاد في عشيرته دون الآخرين، في حين يرى السنة العراقيين أن الحكومات العراقية في عهد الاحتلال الأمريكي (التي يصنعها الشيعة) حكومات طائفية تستأثر بالمنافع وتحتكر السلطة، مقابل عدم تقبلهم في العملية السياسية بصورة عامة، وإقصائهم عن المناصب الحكومية بصورة خاصة).

وسواء أكان ما يقال أو تم تناقله صحيح أم كاذبا أم مضخما أم جلّة من نسيج خيال الأطراف المتصارعة، فان شكوى بعض المواطنين من التمييز ضدهم في المنافع والثروة (سواء داخل طوائفهم أم مع بناء الطوائف الأخرى) يتطلب البحث الجدي وإيجاد الحلول الناجحة، لأنها تعبر في جل حالاتها عن عجز الدولة في إقامة دولة المواطن، وهي الدولة التي يفترض أن يشعر فيها الفرد بان حقوقه في المنافع والمكاسب متساوية مع الآخرين في السلطة أو المقربين منها، إن ذلك هو (حق لا منّه) وتساءل الدولة إذا ما عجزت عن تحقيقها، إن هي تهاونت في تحقيقها.[٣]

وختام القول، فان العلاقة التاريخية المتأزمة بين المواطن والدولة تعد من ابرز المشاكل والتحديات التي تواجه الدولة العراقية الفتية ومحاولها بناء دولة عصرية قائمة على روح المواطنة لا على الانتماءات الفرعية والطائفية والعنصرية .

المطلب الثاني :- التحديات الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية

يمكن أن نرى وخاصة بعد انهيار النظام السياسي العراقي السابق في نيسان ٢٠٠٣ إن طبيعة الحراك الاجتماعي في الدولة العراقية بدأ يتجه نحو الانغلاق والتمحور باتجاهات طائفية ومناطقية وقومية عنصرية، أن طبيعة هذه المشاكل ما هي إلا تراكم لأخطاء الماضي والحاضر وستؤدي دورها السلبي في المستقبل إذا لم يوضع لها الحل الناجز.

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تتسم بعدم الثقة وعدم الانسجام وان تسليط الضوء باتجاهها نجد ما هي إلا أخطاء السابق طفت إلى السطح نتيجة عدم وضوح معالم الدولة العراقية الجديدة من جهة، والخوف من تصفية الحسابات السابقة من جهة أخرى، هذا أذا ما أضفنا دور الدول المجاورة والإقليمية وحتى الدولية في تأجيج الصراع الطائفي والقومي في العراق .إذ كما هو معروف فان الخطاب الأمريكي بعد احتلال العراق اتسم بالشدة والتبشير (بفتوحات) كالتي حدثت في العراق نحو دول الجوار وخاصة (غير الديمقراطية بحسب التعبير الأمريكي) أدت الى أن يصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات مع قوات الاحتلال، ومن ابرز الأسلحة المتوفرة لدى الأطراف الأخرى هو

النسيج الاجتماعي العراقي والمحاولة الحثيثة لزعزعة الاستقرار في البلد حتى لا تصلها بوادر هذه (الفتوحات).

ولقد مشكلة النسيج الاجتماعي من أهم المشاكل التي تواجه موضوع خلق هوية عراقية مستقلة بحد ذاتها، إذ أن الموضوع خرج عن إطار التنوع الاثني والقومي وأصبح عبارة عن صراح طائفي عقائدي اثر بمجمله على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، فأصبحت الجرائم والمذابح ترتكب باسم نصرة المذهب، أو تطهير المناطق من هذا المذهب أو ذاك أمر استمر أكثر من عامين، أضف الى ذلك دور المنظمات الإرهابية والأصولية المتطرفة، وردود الفعل على هذه الأحداث شكلت نقطة تحول ومشكلة كبيرة أمام من يمسك بزمام السلطة في البلد .

من أدى الى أن يخرج الموضوع عن السيطرة لهذه اللحظة تعيش الدولة العراقية هذه المحنة وتحاول أن تضع لها الحلول .

المهم مما تقدم تواجه محاولات خلق هوية أو وضع أسس المواطنة صحيحة في الدولة العراقية في هذا المضمار العديد من المشاكل يمكن أن نورد أهم مشكلتين هما:

١- الطائفية.

٢- العنصرية (القومية والعشائرية و والعنصرية الدينية ضد الأديان).

أولا :- المشكلة الطائفية .

يتميز المجتمع العراقي بتعدد طوائفه وأديانه ومذاهبه، وهذا التنوع بطبيعة الحال سيؤدي الى اختلاف الثقافات والخصائص والانتماءات والاعتقادات الخاصة بكل مذهب أو طائفة أو دين، وغالبا ما تكون هذه الخصائص والانتماءات مميزه سلوكيا لكل من هذه الأقسام مما يؤدي الى أن يصبح المجتمع مقسم الى أقسام مستقلة بحد ذاتها.

تعد المشكلة الطائفية في العراق من أهم المشاكل التي من الممكن أن تهز مفهوم المواطنة في المدرك العراقي خاصة بعد عملية التغيير بعد عام ٢٠٠٣ بسب المشاكل التي خلقتها طبيعة التقسيم الطائفي والسياسي للمناصب الحكومية في البلد، وبالرغم من محاولات الحكومة العراقية تجاوز هذه الأزمة إلا إنها تعد حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها خاصة بعد أحداث سامراء الأليمة التي حدثت في شباط ٢٠٠٦ وما نتج عنها من صراعات طائفية كادت أن تقود إلى حرب أهلية شاملة في كل أرجاء العراق .

إن إسقاط النظام في نيسان ٢٠٠٣ واضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية في البلد والمخاوف من التصفية والتهديد بالقتل لتصفية حسابات سابقة أيام نظام حزب البعث قد عقّد المشكلة، أدى ذلك الى هجرة الكثير من العراقيين الى خارج العراق وكذلك هجّر العديد منهم الى مناطق أخرى سنية أو شيعية

بحسب انتماءاتهم في كل أنحاء العراق تقريبا مما حدى بالعراق أن يصبح بلد الهجرة الداخلية للسكان بسبب اختلافهم الديني أو الطائفي أو القومي مما زاد الأمر صعوبة إذ انه أسهم في زيادة التخندق الطائفي بين أبناء الشعب الواحد.

وفي هذا الصدد يشير المفوض السامي للأمم المتحدة الى انه يوجد أكثر من عشرين ألف لاجئ عراقي خارج المنطقة العربية في بلدان متفرقة تولى الأمم المتحدة توطينهم بسبب الوضع الأمني غير المستقر في العراق، كما يشير الى التقديرات التي ترى وجود أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فرّوا نتيجة الوضع الأمني فيه الى كل بلدان العالم .[1]

ومن الملاحظ فان سياسات النظام السابق التي أدت إلى فقدان الهوية الوطنية والدعوة إلى الهوية القومية، إذ أدى ذلك إلى تمزيق الهوية الوطنية العراقية بعدها كيان قائم بحد ذاته وبروز الانتماءات الطائفية الأخرى كرد فعل على هذا التوجه، إن القصد الحقيقي من وراء هذه للسياسات معروف ويتوزع على اتجاهين، أولهما تقديم النظام لنفسه كراعي للتوجه القومي أمام الأنظمة السياسية الأخرى وخاصة العربية منها، وثانيهما ترسيخ سيطرة النظام وهيمنته على البلد من خلال ضرب الشعب بالشعب نفسه وخلق الصراع الضمني غير الظاهر عملا بمنطلق (فرق تسد)، هذا من جهة.

أما من جهة أخرى فبعد الاحتلال فالملاحظ انتقال الخطاب السياسي من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية سواء من قبل الإدارة الأمريكية للعراق أو السياسيين العراقيين على حدٍ سواء عبر تقسيم المناصب (بين العرب خاصة) على أساس " السني والشيعي " ليتبناها القادة السياسيون بعد ذلك وخاصة بعد تأسيس مجلس الحكم في حزيران ٢٠٠٣ بصيغة المحاصصة الطائفية والعرقية .[1]

المهم إن الهوية العراقية تواجه تحدي كبير هو الطائفية ذلك الهم الكبير الذي يؤرق كل مهتم بالعملية السياسية في العراق، وبالرغم من أن المكونات الرئيسة للمجتمع العراقي تمتلك وسائل استحضار كل مقوماتها في بناء دولة قوية، إلا إننا نجدها تشهد اختبارا صعبا وتواجه تحديات كبيره قد تعرض نسيجها للخطر إذا ما لم تحسن التعامل معها، وربما يعرض عموم الهوية العراقية إلى خطر التشتت والانقسام .

ثانيا:- المشكلة العنصرية

يمكن تقسيم المشكلة العنصرية إلى أقسام أهمها (القومية، والعشائرية، والعنصرية الدينية ضد الأديان) وتعد هذه العوامل من أهم المشاكل التي تواجه محاولات خلق الهوية الوطنية العراقية بمعزل عنها، لا بل تعد الأهم في الساحة الآن ذلك لان الحراك الاجتماعي العراقي لا يخرج عن حيز هذه العناصر مجتمعة أو منفردة، فنرى أن هذه العوامل أدت بمجملها إلى تمزيق أوصال الشعور الوطني

العراقي وأدت في النهاية إلى بروز الصراعات الفرعية التي تشهدها لحد الآن في الساحة العراقية .

تعد المشكلة القومية من المشاكل التي يواجهها الواقع الاجتماعي، فالبلد يتضمن العديد من القوميات أهمها العربية والكردية والتركمانية وقد شكلت الوقائع التاريخية السابقة شرخا كبيرا بين هذه القوميات المشكلة للنسيج العراقي.

فعندما نتكلم عن المواطنة العراقية والقوميات تبرز إلى السطح مشكلة القومية الكردية وعلاقتها بالدولة العراقية، فهي الحالة الوحيدة التي خلقت للمواطن الكردي انتماءا وطنيا، بيد انه ليس عراقيا، وإنما وطني مرتبط بكردستان الكبرى، وقد عمقت هذا المفهوم في داخل المواطن الكردي وتجاهلت المفهوم الوطني العراقي، وأضحى الفرد الكردي يتطلع إلى مسافات ابعد من المحيط الوطني الحقيقي، ولم ينتبه القادة الأكراد إلى حقيقة التطورات الاجتماعية الكردية لدى المجتمعات المختلفة (تركيا، إيران، سوريا) في التفكير والأسلوب، بل ركزت على الحلم الأكبر فقط، الأمر الذي اضعف الشعور بالهوية العراقية لدى الأكراد العراقيين بصورة عامة .[1]

أما العرب، فالمعروف إن سياسات النظام السابق في الدعوة إلى روح التواصل والتكامل مع البلدان العربية وإذكاء الروح القومية باتجاه الدول (الشقيقة) لحاجات دعائية وسياسية معروفة من خلال السعي الحثيث لتطبيق (منهاج حزب البعث) في بناء الدولة العربية المؤحدة ومحاكاة تجارب البلدان الأخرى العربية في الوحدة قد خلق أزمة مفادها إضعاف الهوية العراقية مقابل بعث الروح القومية العربية والتوحد مع الآخرين الذين هم أنفسهم لا يقبلون هكذا دعوات إلا فيما ندر أدى إلى خلق أزمة من عدم التفكير في مصير الوطن الواحد وخلق بؤر توتر قومي وخوف من تهميش قومية على حساب تقوية الأخرى .

كذلك الأمر بالنسبة للتركمان أيضا وشعورهم بالانتماء إلى قومية أخرى نتيجة دعوات شخصيات تركمانية وكرد فعل على دعوات الوحدة العربية وخوفهم من إقصاءهم وتهميشهم وهذا ما حدث بالفعل من خلال وصفهم بأنهم غير عراقيين تارة أو أنهم ينتمون لطائفة دينية قام النظام بمحاربتها لأسباب معروفة تارة أخرى .

إن التداعيات السياسية التي جرّت العراق باتجاه عروبي قسري على حساب القوميات الأخرى أدت إلى أن تدفع هذه القوميات أثمان كبيرة دون أي سبب منطقي من خلال التصفيات الجسدية والنفسية وحملات تهجير وخاصة للقوى المعارضة من أبناء هذه القوميات أدت إلى تمسك الفرد بأقليته المضطهدة وقوميته على حساب امتداده الوطني جرّت البلد إلى انسلاخ حتى عن جغرافيته وعن وجوده الوطني .[1]

أضف إلى ذلك ما بعد الاحتلال وسياسات النخبة الحاكمة وطبيعة التقسيم الطائفي والقومي

للمناصب ولما له من دور في تعميق هذه المشكلة القديمة أصلا، مما عمق أزمة انتفاء الهوية في بناء الدولة العراقية التي تعاني المشاكل في ظل طبيعة تقسيم المناصب في الدولة العراقية .

أما المشكلة العشائرية فإنها قديمة قدم تأسيس الدولة العراقية، وقبل التحدث عن هذه المشكلة يجب توضيح مسالة مهمة وهي إن التحدث عن هذه المشكلة لا يعني الانتقاص من فخر الانتساب إلى العشيرة أو القبيلة أو العائلة أو المنطقة، بيد أن هذه المسالة شكلت مشكلة كبيرة للهوية العراقية بعد الاعتماد المبالغ فيه عليها مما أدى إلى أن يتمسك الشخص بعشيرته أكثر من هويته الوطنية بحد ذاتها .

تعد مسالة العشائرية ضاربة في القدم من خلال اعتماد القوات البريطانية على شيوخ العشائر في ضبط مناطقهم عملا بأسلوب (ساند مان) (*) وبموجبة يتم دعم وتعزيز النظام العشائري تحت رئاسة شيوخ العشائر التابعين بتوجيه الضباط السياسيين البريطانيين ويقوم جوهر العلاقة بين الشيخ والسلطة المحتلة على المصلحة المتبادلة، فبمقابل قيام الشيخ بتنفيذ أوامر تلك السلطة، يتم منحة التأييد اللازم في قضايا الأراضي والضرائب وحسم النازعات.(٢)

ولطبيعة المجتمع العراقي بأنه في غالبه مجتمع عشائري يلتزم بالتقاليد والأعراف العشائرية التي أدت إلى حل العديد من المشاكل داخل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة في حل النزاعات هذا ما عزز الميول باتجاه عدم الحاجة إلى النظام القانوني الخاص بالدولة وخاصة في حل المشاكل .واستمر الحال على ما هو عليه حتى الآن أضف إلى ذلك فان نظام السابق قد تنبه إلى هذه الحقيقة وخاصة في عقد التسعينيات من القرن المنصرم فالتجأ إلى العشائر عبر شيوخها لضبط حركة المجتمع و لمساعدته في توفير الأمن والحماية عبر إغداقهم بالأموال والهبات، الأمر الذي أدى إلى تكريس العشائرية بصورة كبيرة لتصبح إطارا مؤسسيا له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى أضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد ذوي القربى بدلا من الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة .(٣)

وقد استمر هذا الأمر حتى بعد الاحتلال وتوثق عبر عدم الاستقرار الأمني ولجوء أبناء المجتمع إلى عشائرهم لتوفير الحماية لهم من التجاوزات ومحاولات القتل وحتى مسالة استعادة الحقوق فبفضل ضعف الدولة وقوة العشائر أصبح استعادة الحق يقوم به زعيم العشيرة وليس رجل القانون .

إن مسالة العشائرية مسالة جيدة ولكن في حدودها المعقولة، لكن التجربة العراقية أشرت مسالة هو نمو الروح العشائرية على حساب الروح الوطنية العراقية وهذا يضاف ضمن تحديات التي تواجه الهوية الوطنية العراقية .

أما من ناحية العنصرية الدينية، فهذا مضمار آخر إذ أن المتتبع للأحداث يرى التخندق الديني لكل دين ولكل طائفة ضمن هذا الدين حتى أضحت مسالة الانتماء الديني والتقارب مع من هم من نفس دينك طاغي جدا، فنرى المسلمين من جهة والمسيحيين من جهة والصابئة من جهة وكل منهم له

طموحاته وهويته التي يعرف بها حتى انتفى الانتماء إلى الهوية الكبرى إلا وهي الهوية العراقية التي أصبحت تعاني نتيجة هذه المشكلة .

من كل ما تقدم نرى أن الهوية الوطنية تجابه العديد من التحديات سواء الطائفية أو العنصرية (قومية أو عشائرية ودينية) وكل تلقي بظلالها على خلق هوية مؤحدة لشعب عانى لأكثر من أربعة عقود حتى يومنا هذا ولكن في نفس الوقت يمكن أن تستثمر هذا التنوع من خلق الهوية خاصة بالعراقيين بمعزل عن المحيط العربي أو الإقليمي ليعم البلد الديمقراطية والاستقرار .

المبحث الثالث

دور المواطنة في ترصين الوحدة الوطنية .

إن المواطنة بما تملكه من روح الانتماء والولاء والالتزام يمكن أن تسهم بشكل كبير وفاعل في توثيق وترصين أسس الدولة العراقية الجديدة، ذلك لأنها توفر الإطار التفاعلي بين أبناء الشعب ذاته، فتكون بذلك البوتقة التي فيها مكونات الشعب العراقي ليخرج بحلة عراقية خالصة بعيدة عن الانتماءات الفرعية الأخرى التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار في البلد .

إن ما عاناه الشعب العراقي في السابق ولحد الآن هو بسبب غياب الحس الوطني والانتماء الصافي لأرض هذا الوطن الذي أسهم بزيادة زخم الولاءات والانتماءات الفرعية خوفا من التصفية والإقصاء الأمر الذي ولّد تأزمات اكبر واخطر عن السابق واسهم في تعقيد المشكلة .

أن المواطنة يمكن أن تسهم في ترصين وحدة العراق الوطنية من خلال عدة جوانب نجملها بالاتي:

١ ـ خلق روح الولاء والانتماء الوطنيين .

٢ ـ سيادة مبدأ دولة القانون.

ويمكن أن نجمل هذين القسمين من خلال تفصيلهما بالاتي:

المطلب الأول : خلق روح الولاء والانتماء الوطنيين

المواطنة وحدة انتماء، والوطنية وحدة قياس في الدولة الوطنية الحديثة، وعندما نقول الدولة فإننا نعني بها الإطار الناظم لعناصر الأرض والشعب والحكومة والسيادة، وهنا فموضوعة الولاء هي اللُحمة المكونة للدولة والمنتجة لوجودها.

تساهم المواطنة في خلق روح الولاء من خلال معرفة أن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يكون التي لها هذا الشعور خالصا دون أدنى منغصات بمعنى ولاءا خالصا دون أي ولاءات فرعية قد تؤدي الى زعزعة الشعور بالانتماء الى هذا البلد .

يعد الولاء من أساسيات التكوين الذاتي للأمم والجماعات، فهو الرابط المجسد للانتماء الى الجماعة، وفيما يتعلق بالدولة فان تماسكها وتقدمها مرهون بالولاء لها، فلا يمكن تصور دولة دون انضواء رعاياها ضمن خيمة الولاء لوجودها وأرضها ومجتمعها، وهنا فان الولاء الوطني هو الإطار الناظم للدولة والماسك بوحدتها والمغذي لديمومتها والمنتج لتطورها من خلال ضمانه لعطاء الأفراد والجماعات والتزامهم ودفاعهم عن دولتهم في خضم معتركات البناء والبقاء، وكأنه أنماط الولاءات الخاصة العرقية والثقافية مشروعة ومجازة إذا لم تؤسس لكانتونات الولاء على حساب الولاء للدولة الجامعة للكل الوطني .[1]

إن الحقيقة المعرفية تقول بان الدولة غير الأمة، فتغير الدول وتحولها وامتدادها وانحسارها وقيامها وسقوطها هي أفعال من أفعال الأمة وضمن شروط ومقومات حركيتها التاريخية فيما تمتلكه من وعي أو نهوض أو مبادرة أو فاعلية، [2] والضامن لكل هذه الأفعال هو الولاء لهذه الأمة دون غيرها، فالولاء نتيجة وليس سبب إذ لا يمكن إنتاج الولاء وتوظيفه في مجالات الحياة المتنوعة إذا لم يكن ولاءا حقيقيا وصادقا، وهي شروط لن تتوافر إذا ما فشلت الدولة بتمثيل مواطنيها بصدق وأمانة والتزام كامل بحقوقهم وحرياتهم وكراماتهم، وهو ما تجود به الديمقراطية فيما لو اعتمدتها الدولة كنظام .

وبمجرد حصول المواطن على حقوقه ويعرف واجباته يجد من اللازم عليه أن يعطي مثلما يأخذ، وأول شعور يحس به هذا المواطن تجاه بلده هو الولاء لهذه البقعة من الأرض التي تعطيه ويتواصل معها عبر روح المواطنة والانتماء الذي يحس بهما تجاه هذه البقعة التي تحتضنه.

إن الذات العراقية من الذوات الفريدة في العالم وفي تأريخ الإنسانية المنتجة لنواة التأريخ الإنساني من خلال فعلها الحضاري الأول منذ الآف السنين في سلسلة من التكوين والنشاط الإنساني المتواصل منذ الحقب السومرية والاكدية مرورا بالآشورية والكلدانية والعربية الإسلامية وحتى يومنا هذا.

إن المواطنة تخلق روح الانتماء للبلد وذلك بسبب منظومة الأفكار والتطبيق الحقوقي لما يريده الفرد من السلطة لضمان وجوده وتمتعه بكل مميزات الانتساب لهذا الوطن، فهو ليس بكيان مهمّش تتلاطمه أمواج الهوى من قبل القابعين في أهرام السلطة الذين لا همّ لهم سوى الاكتناز والتفرد بالخيرات والنعم والذات الإلهية للبعض منهم حتى يعد " خطأهم صواباً " .

إن المواطنة المتأتية من الانتساب والانتماء الطبيعي الى الوطن لهي حق إنساني ووطني لا يمكن مصادرته أو القفز على استحقاقاته العملية، فهي ليست منّة من أحد ليحق له سحقها أو تنظيم قياساتها الموضوعية وفق الأهواء والأمزجة أو على أساس القيم العنصريّة أو الهابطة، إنها أول ما ترتكز الى مقومات المساواة والحرية والعدالة كقواعد تستند اليها ذات منظومات الانتماء الوطني لأي فرد أو

شريحة مجتمعية، وهنا فان نفس منظومة المواطنة تختزن الحقوق كما تختزن الواجبات، فكان لزاما أن تؤسَّس لائحة الحقوق والواجبات دستوريا وتقنَّن قانونيا وتوصَّل ثقافيا وترعى تربويا .[1]

إن المجتمعات تتوفر تلقائيا على مجموعة من الالتزامات ومسؤوليات لتحقيق مصالح مشتركة بصرف النظر عن نوعية المجتمعات، فالمجتمعات البدائية توافرت على مجموعة أعراف يحرص الجميع على احترامها أو خرقها يعد مفسدة تحاسب عليها السلطة (السلطة القبلية)، كذلك لمجتمع الريف أعرافه وسننه التي تنظم حياة العشيرة والقرية من دون أن تكون هذه السنن مدونه .[2]

وتأسيسا على ذلك فان الفرد في الدولة الحديثة (والتي تتوافر على قوانين مكتوبة ومدونة ومعمول بها) ليس وجودا هامشيا بل هو وجود فاعل ومؤثر وشريك حقيقي يضطلع بمجموعة من الواجبات تجاه المجتمع والمصالح الوطنية والبنى التحتية للمجتمع من مؤسسات وخدمات، ويتمتع بحقوق أبرزها الحرية والضمانات المعيشية والصحية، وبمجرد حصوله عليها يشعر بان هنالك من يحقق رغباته وينتظر منه أن يرد على هذه الخدمات برد فعل ايجابي فهنا يولد وينمو الحس الوطني الذي يجره باتجاه أن يغدق الوطن بالولاء الكافي أو المقابل لمنظومة الحقوق هذه، وبالنتيجة قد حققت المواطنة أهم أجزاء الوحدة لوطنية وهي الانتماء والولاء لهذا البلد الذي نعيش فيه .

المطلب الثاني : ـ سيادة مبدأ دولة القانون

إن السلطة العليا يجب أن تكون للقانون، وسيادته تعني هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة والمجتمع على حدٍ سواء، إن على القانون أن يشّرع ويحمي حقوق الإنسان الفردية والجماعية الشخصية والمؤسسية، فالقانون هو الحامي لأفراد الشعب والمجتمعات المحلية الدينية والعرقية وللجماعات السياسية والاقتصادية والثقافية أمام أي تجاوز تمارسه السلطات أو مراكز القوة والنفوذ داخل المجتمع .[3]

وعلى وفق ذلك فالوطن وفق الفهم المعاصر يتجاوز المعنى التقليدي الذي يشير الى المنزل أو السكن الذي تقيم فيه أو تتخذه محلا، انه تعبير مركّز للانتماء القانوني والسياسي والثقافي والشعوري والعاطفي بإقليم جغرافي محدد ومعين على أساس شروط ومواصفات ومعالم تميزه عن الأوطان الأخرى بخصائص طبيعية أو مكتسبة بفعل عوامل عدة تدخل في صياغة هذا الوطن أو ذاك .[1]

وعليه فالمواطنة استنادا الى ذلك تعني وعيا وشعورا وانتماءا حيا وحبا مركّزا في الفرد والشعب او الأمة تجاه وطنهم المحتضن لهم والعائد اليهم، وعلى هذا الأساس تنشا الحقوق والواجبات في بعدها الإنساني والقانوني (وهو محل الاهتمام هنا) في ثنائية العلاقة بين المواطن ووطنه، ومنها حقوقه وواجباته الدستورية والقانونية (كواجبات الدفاع والالتزام والولاء) ومن هذه المسؤولية ينشأ الجزاء كنتيجة

موضوعية تنتجه سلبا أو يجابا، فالالتزام بالمسؤوليات القيمية واستحقاقاتها يستلزم المثوبة، والتحلل عنها والعمل ضدها يستلزم الجزاء والعقوبة .

وعلى هذا الأساس تقوم فلسفة الجزاء لدى جميع الشرائع وكافة المذاهب والاستصطدام مع ثابت إنساني قيمي آخر هو العدل، إذ لا يمكن أن يستوي عقلا وشرعا وقانونا المسؤول والمتحلل، فإذا لم يستويا وجب أن لا يتماثلا في الجزاء .[٢]

تملي المواطنة مسؤوليات أخلاقية تبدأ من الحس الوطني وتنامي الوعي المجتمعي الذي ينشئ تلقائيا منظومة تربوية تبدأ من البيت والمدرسة والشارع ولا تنتهي عند حدود المؤسسة الوظيفية بل تتعداها الى الحرص على المال العام واحترام الحريات والخصوصيات والعمل الجاد والفاعلية والمشاركة الطوعية في خدمة المجتمع والنزاهة وتنامي روح المبادرة ومراعاة المصالح الوطنية العليا واحترام القوانين وتصاعد وتائر الإنتاج المادي والمعنوي والعضوية المجتمعية والأمانة ورفض حالات الخلل ومظاهر التخريب.[٣]

إن الوطن هو حقيقة دستورية وقانونية، والعلاقة بين أبناء الوطن الواحد قائمة على الحقوق والواجبات بصرف النظر عن دين أو قومية أبناء الوطن، فكل الأوطان تضم أجناس بشرية متعددة ومكونات أيديولوجية وقومية وعرقية متنوعة، وان الجامع الذي يجمع بين هؤلاء جميعا ويحتضنهم هو نظام الوطن والمواطنة، والاختلاف بين أبناء الوطن لا يلغي الحقوق والواجبات وهي من أهم مميزات دولة القانون التي تقوم على مبدأ سيادة القانون وتطبيقه والمساواة أمامه دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الدين .

نستخلص نتيجة مفادها إن دولة القانون لا يمكن أن تتحقق إلا بدولة المواطنة والمواطن ذلك لان الروح الوطنية توفر مناخا جيدا للحصول على الحقوق مقابل إنها تبيّن الالتزامات الواجب أدائها وبهذا يمكن أن تطبق قواعد العدل والإنصاف في أي بلد يسير على هذا النهج.

الخاتمة

على ما تقدم فالمواطنة تمثل بشكل مضاف التزاماً يحتاج إلى جهد تأهيلي كبير ومتواصل بدءاً من ترسيخ الشعور القويم بالذات وعنونتها وربما البحث عنها كدرب موصوف لإثبات الوجود انتهاءاً بالإقرار بما يترتب على ذلك من واجبات واجبة التأدية بإيثار ونكران ذات، حتى أذا ما وصلنا إلى هذه النتيجة ببرامج توعية وتثقيف والأهم ببرامج تلبية للحقوق والمطالب فإننا كمن أنجز انجازا يباهي سطوته ومكانته كل الانجازات المادية.

نفهم الوحدة الوطنية بأنها دستور عند الأفراد المكونين للمجتمع بالرغبة في التقارب والترابط في

إطار المجموعة الواحدة، يحكم ما يمتلكونه بين الروابط وخصائص مشتركة تدعوهم إلى العمل المشترك لتحقيق أهداف تمثل مصالح الجماعة عن طريق الإطار السياسي، أي هي الاستقرار النفسي والاجتماعي والسياسي والعمل لتحقيق أهداف جماعية معينة تقوم على مشاركة جميع العناصر المكونة للسكان في العمل ضمن إطار نظام سياسي معين، وعلى أساس هذا الاستعداد وهذا النظرة يكون الإيمان بمستقبل ووجود تلك الجماعة ولجميع العناصر المكونة لها بعيدا عن انتماءاتهم الثانوية الأخرى .

إذن الوحدة الوطنية هي اتفاق التعددية الاجتماعية على أسس العمل السياسي المشترك القائم بالأساس على مفهوم المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد أدنى من الاتفاق والتي تحترم الخصوصية الثقافية لكل جماعة ثقافية نوعية في إطار الثقافة الوطنية الشاملة.

يمكن ان نفهم مما تقدم ان المواطنة تسهم في ترصين الوحدة الوطنية من خلال رفع الكفاءة الادائية للدولة في مجال الحقوق والواجبات وصولا إلى تعميق انتماء الفرد للبلد وتوحده مع اخوانه الذين يمتلكون نفس الهم المشترك وصولا إلى توحد الدولة وابتعادها عن الصراعات الجانبيه التي قد تزعزع استقرار الدولة

هوامش البحث ومصادره

١. ابن منظور، لسان العرب ـ المجلد الثالث عشر (ن ـ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ص ٥٥٧ ـ ٥٥٨ .

(*) نسبة إلى السير (ساند مان) الذي طبقه في بلوجستان عام ١٨٧٥ .

٢. احمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية : المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية (فصلية)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٣، شتاء / ٢٠٠٧.

٣. برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي (تكوين الجماعة الوطنية أو جدلية الوحدة والديمقراطية)، مجلة دراسات عربية، معهد الدراسات العربية، بغداد، العدد ٨، ١٩٨٦.

٤. برهان غليون، نقد السياسة : الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣.

٥. حسين درويش العادلي، المواطنة بين الولاء الوطني والولاءات المحورية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). www.watancenter.org

٦. حسين درويش العادلي، المواطنة وإدارة المجتمع والدولة، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد ٢، آذار / ٢٠٠٧.

٧. حسين درويش العادلي، المواطنة والدولة العراقية الحديثة (المفهوم ـ العلاقات ـ الاستحقاقات)، عن شبكة المعلومات الدولية www.watancenter.org

٨. رشيد عمارة الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية (فصلية)، مركز دراسات

الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٤، ربيع / ٢٠٠٧.
٩. ساطع الحصري ، أراء وأحاديث في الوطنية والقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
١٠. سامي خليل، المواطنة الديمقراطية أساس تكامل المجتمع العراقي، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد ٢، آذار / ٢٠٠٧.
١١. سلمان النجار، الفئات والجماعات وصراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٢، حزيران / ٢٠٠٨.
١٢. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩١.
١٣. عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
١٤. علي الطراح، الوحدة الوطنية وصراع المشترك والمختلف، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.wasatiaonline.net/scr/pdf/3.pdf
١٥. علي خليفه الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي (شهريه)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٤، شباط / ٢٠٠١.
١٦. عماد عبد اللطيف سالم . الدولة والقطاع الخاص في العراق (الأدوار ـ الوظائف ـ السياسات) ١٩٢١ ـ ١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٧. فؤاد العطار، المجتمع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
١٨. كريم شعيدل، المواطنة : قراءة في المفاهيم والأعباء، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد ١، شباط / ٢٠٠٧.
١٩. منعم صاحي العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة " قراءة في جدلية التأثير "، مجلة الباحث العراقي، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية، كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، العدد ١، تموز / ٢٠٠٦ .
٢٠. ناصر عمران الموسوي، المواطنة العراقية والأيديولوجيات السياسية، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد ٤، أيلول / ٢٠٠٧.
٢١. ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد (مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، ط ٣، ١٩٨١.